المفعول عند بسيبويه: مقارنة بآراء النحاة القدماء والمحدثين

Arman Husni

Email: armanhusni@gmail.com
Sekolah Tinggi Agama Islam Negeri Bukit Tinggi

Abstract

The development of Arabic Grammar by time is not far from the figure of this science pioneer, Sibawaih (Abu Bisyr bin Usman bin Qunbur). From this age, the emergence of topics is in Nahwu. Among these topics that are always appearing is Al-Maf'ul. Even Sibawaih is regarded as pioneer in Nahwu, in fact, there are also many experts that are not in line with him, they are from Classic Nahwu (Al Qudama) or contemporer (Al Muhdatsun). Because the language is still develop in line with the time, then the topics of language also develop like Al-Maf'ul that is still relevant for reviewed by the reviewer of this science. There are many opinions about Al-Maf'ul that is in fact, what is Maf'ul Bih or Maf'ul Muthlaq or other. By the arguments appear for supporting each theory, sure will make us more critic to review deeper in language science that in time always change.

Keywords

Sibawaih, Arabic Grammar, *al-Maf'ul, al-Qudama, al-Muhdatsun*

مقدمة

يعتبر الكلام عن نظريات النحو كلاما قديما طويلا ومملا، كلما تقدم علينا الزمان كثر فيه الكلام واتضّح الاختلاف حول كثير من موضوعات النحو. من ضمن الموضوعات التى تثير الجدل بين النحاة هو موضوع المفعول. والنحاة الأوائل الذين يقولون فى هذا الموضوع منهم سيبويه من المدرسة البصرية وتتابع بعده النحاة الآخرون من المدارس المختلفة حتى إلى عصرنا الحاضر. رغم وجود الاختلافات الكثيرة حول هذا الموضوع وهذا يدل على أن النحاة واللغويين العرب يهتمون كثيرا بأحوال لغتهم العربية.

وسوف أسرد الكلام عن هذا البحث المتواضع أولا: التعريف عن سيبيه ورأيه فى المفعول ثم الثاني آراء النحاة الآخرين من القدماء والمحدثين. ومن القدماء سوى سيبويه هم: ابن هشام وابن يعيش والرضى وابن عقيل وخالد الأزهرى وحسن العطار ثم يأتى بعد هؤلاء آراء النحاة المحدثين ومنهم الدكتور جواد من العراق.

التعريف عن سيبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالى بنى الحارث بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو فى شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين (ضيف، 1968:57).

يعتبر كتاب سيبويه من أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو، وقد جمع فيه مؤلفه أكثر علوم العربية كالأصوات اللغوية والصرف والنحو والقراءات، والضرورات الشعرية. ويعد أهم مصدر فى دراسة النحو العربي الذى تضافرت على بنائه الأجيال وإليه يرجع الدارسون فى كل ما يكتبون عن النحو وأصوله وعن الأساليب العربية (الحديثي، 1980:9). وأخص الكلام فى بداية الأمر عن سيبويه دون غيره من النحاة لأنه يعتبر من وضع أساسا لعلم النحو فى أول مرة. وقيل أنه إمام الصنعة لعلم النحو.

المفعول عند سيبويه كما بيّنه فى كتابه الشهير بكتاب سيبويه: المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كسى عبد الله الثوب وأعطى عبد الله المال. رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في ضرب حين قلت ضرب عبد الله وشغلت به كسى وأعطى كما شغلت به ضرب. وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما مفعول هو بمنزلة الفاعل. وإن شئت قدمت وأخرت فقلت كسى الثوب زيد وأعطى المال عبد الله كما قلت ضرب زيداً عبد الله. فأمره في هذا كأمر الفاعل. واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب زيد الضرب الشديد وضرب عبد الله اليومين اللذين تعلم لا تجعله ظرفاً ولكن كما تقول: يا مضروب الليلة الضرب الشديد وأقعد عبد الله المقعد الكريم. فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله. واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلة إذا تعدى إليه فعل الفاعل لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء. ألا ترى أنك تقول ضربت زيداً فلا تجاوز هذا المفعول وتقول ضرب زيد فلا يتعداه فعله لأن المعنى واحد. وتقول: كسوت زيداً ثوباً فتجاوز إلى مفعول آخر وتقول: كسى زيد ثوباً فلا تجاوز الثوب لأن الأول بمنزلة المنصوب لأن المعنى واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل. هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. وذلك قولك: نبأت زيداً أبا فلان. لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين. وتقول أرى عبد الله أبا فلان لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين. واعلم أن الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى المفعول. وذلك قولك: أعطى عبد الله الثوب إعطاء جميلاً ونبأت زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً وسرق عبد الله الثوب الليلة لا تجعله ظرفاً ولكن على قولك يا مسروق الليلة الثوب صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى. وهكذا انتهى كلام سيبويه هنا (المكتبة الشاملة).

ويتضح لنا أن المراد بالمفعول هنا عند سيبويه هو المفعول به وينقسم المفعول عندما ذكر فاعله إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، مثل: كسى عبد الله الثوب، ويمكنت أن نقول كسى الثوب عبد الله (بتأخير الفاعل على المفعول).

الثاني: المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، مثل: نبأت زيداً أبا فلان.

الثالث: المفعول الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعيل، مثل:ونبأت زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً.

واستخدام مصطلح مفعول ما لم يسم فاعله أدل على الوظيفة النحوية من مصطلح نائب الفاعل، فالأولى أن يقال: المفعول به قسمان، مفعول ما ذكر فاعله، ويكون منصوبا، ومفعول ما لم يذكر فاعله، ويكون مرفوعا وله حكم الفاعل في اللفظ. ويسمي سيبويه نائب الفاعل: المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل كـ: ضرب زيد

آراء النحاة الآخرون فى المفعول أوالمفعُولات أو المفاعيل

تكلم صلاح الدين الزعبلاوي فى كتابه "دراسات فى النحو" (المكتبة الشاملة،49): لاشك في أنّ على الباحثين أنْ يكشفوا عما يقع من هفوات العلماء ويتفق من زلاتهم، وأن يتداركوا ما فاتهم بحثه فأغفلوه، وهل يُعقب السكوت عن الخطأ إلا جهلاً أو تُلقح المشايعة فيه إلا شرًّا. على أن عليهم أن يأخذوا فيما يبحثون بسبب وثيق، فلا يخطئوا السبيل إلى الحق ولا ينوا عن مزاولة الصبر واستنفاذ الوسع في التماسه. وأن يحسنوا التحقيق والتثبت فيما يعيبون فلا يعجلوا بالحكم قبل استيفاء الحجة فيتجه من نقدهم غض أو انتهاك لمن حبسوا أنفسهم على اللغة فصدقت نياتهم في تحري الصواب وابتغاء الحق.

من ذلك ما شُغف به الدكتور مصطفى جواد، من تتبع للنحاة، فيما تناوله من مباحث لغوية بارعة في كتابه "دراسات في فلسفة النحو والصرف".

أسماء المفعولات

عقد الدكتور جواد في كتابه الذي أشرنا إليه فصلاً فيما أسماه (أسماء المفعولات فحاول التفريق بين المفعول المطلق من جهة، وبين سائر المفعولات كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه، من جهة أخرى. فالمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي، أما ماعداه فليس مفعولاً حقيقياً في واقع الأمر وجوهره، فالمفعول به هو (المفعول به فِعلٌ) أي الذي فُعل. والمفعول فيه هو (المفعول فيه فِعلٌ). وإذ آثرنا شرح ما عناه والكشف عنه والتمثيل له قلنا: إذا قلت: ضربت ضرباً فقد أحدثت الضرب فعلاً، في (ضرباً) مفعول حقيقي. أما إذا قلنا: ضربت الباب، فأنت لم تحدث الباب الذي أسميته مفعولاً، وإنما أحدثت الضربَ بالباب. وكذلك قولك: أكلت في السوق، فأنك لم تُحدث السوق في قولك هذا، والسوق هو المفعول، وإنما أوقعت الأكل فيه. ونظير هذا قولك سعيت طلباً للرزق فإنك لم توقع الطلب وقد جعلته مفعولاً وإنما أوقعت سعَيك من أجل الطلب، وهكذا.

المفعول المطلق عنده كما ذكر أن المفعول الحقيقي قد سُمِّيَ (مطلقاً) لخلوِّه من كل قيد، على حين قيد كل مفعول سواه بصلة من الصلات، فـ (به) و(فيه) و(لأجله) و(معه) هي هذه الصلات، وما أتى به الأستاذ جواد منسَّق سديد،

واضح القصد، بين الدلالة والغرض، وقد بسط رأيه هذا.

فهل خفي على النحاة حقاً أن يميزوا (المفعول المطلق) من سائر المفعولات، وأن يخصُّوه بحكم، أو يفردوه بوصف وحال؟

المفعول المطلق عند النحاة الآخرين

إن ما قاله الأستاذ جواد في التفريق بين (المفعول المطلق) وسائر المفعولات، قد قاله النحاة جملة وتفصيلاً، بل مَضَوا في شرحه وتبيانه وأفاضوا في الحديث عنه وأسهبوا، وبسطوا القول فيه بسطاً.

ما ذهب إليه ابن هشام في هذه المسألة (الزعبلاوي، دون سنة:49) قال ابن هشام في إعراب قول تعالى: "واعملوا صالحاً" (المؤمنون:23). (إن صالحاً ليس مفعولاً به، بل هو إمّا نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، كما يقول أكثر المعربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير واعملوه صالحاً، والضمير للمصدر...) وتابع قوله: (وبيان ذلك أمور أحدها أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به. والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل.. وهذا المفعول به هو الذي بنَى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب. فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب، هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولة، وإنما هي مفعول بها، ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره. ومعنى قول النحاة مفعول به: أنه مفعول به شيء من الأحداث، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به، وهو المصدر، وسماه النحاة مفعولاً مطلقاً، بمعنى أن سواه من المفاعيل مفعول مقيد. فإنك تقول: مفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه، وليس فيها مفعول نفسه إلى المصدر فهو المفعول المطلق، أي المجرد عن القيود، وهو الصادر عن الفاعل نفس فُعله...). ثم قال: (ولك فعل لم يُبن منه اسم مفعول لم يُقل عنه إنه متعد، بل هو لازم، وإن كان له مفعول حقيقي وهو... المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به...). وهكذا قاله ابن هشام قد سبق الدكتور جواد بكلامه عن المفعول الحقيقي.

واستطرد ابن هشام في إيضاحه فقال: (وأما سيبويه، رحمه الله، وهو إمام الصنعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول، ولم أرَ في كلامه (مفعول به) لأنه قال: باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، وباب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول. وذكر في الأول ذهب وجلس، وفي الثاني: ضرب عبد الله زيداً). أقول: إن إمام الصنعة لم يَفُته أن يقول للمفعول به (مفعول به)، وإذا كان قد أطلق (المفعول) على (المفعول به) في تسمية الباب اختصاراً، فيما ذكره ابن هشام، فقد صرح به في الشرح.

تسمية المفعول المطلق بالحقيقي عند ابن هشام

وختم ابن هشام كلامه فقال: (وتسمية الأول، أي المفعول المطلق، مفعولاً حقيقة وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحاً، أو على حذف الجار والمجرور، وإرادة أنه مفعول به) وأردف (ولا يرد على عبارة

سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً..).

كلام ابن هشام في شذور الذهب (1984:292): قد أوضح ابن هشام رأيه في (التفريق بين المفعول المطلق وسائر المفاعيل) في كتابه "شذور الذهب"، فقال وسمي مطلقاً لأنه يقع عليه اسمُ المفعول بلا قَيْدٍ تقول ضَرَبْتُ ضَرْباً فالضرب مفعول لأنه نفسُ الشيء الذي فعلته بخلاف قولك ضَرَبْتُ زَيداً فإن زيداً ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولاً به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قَدَّمَ الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ في الذكر المفعول المطلقَ على غيره لأنه المفعول حقيقة

كلام ابن يعيش في شرح المفصل

ليس ابن هشام فريداً فيما ذهب إليه من تمييز المفعول المطلق بحد، أو تخصيصه بتعريف ووصفه بالحقيقي. فقد قال ابن يعيش في شرح المفصل: (أعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه. وليس كذلك غيره من المفعولين..). وقال أيضاً: (فإذا قلت قام زيد وفعل زيد قياماً، وليس كانا في المعنى سواء، ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله، والمفعول به ليس كذلك. ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول: فعلت زيداً، لأن زيداً ليس مما تفعله أنت، وإنما أحللت الضرب به).

كلام الرضيّ في شرح الكافية لابن الحاجب: قال الرضي في شرح الكافية: (.. قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعلَه.. أما المفعول به نحو ضربت زيداً، والمفعول فيه نحو ضربت يوم الجمعة، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه..).

وكذلك فَعَل الجامي في شرح الكافية أيضاً، إذ قال (المفعول المطلق سمي به لصحته إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية، فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلى يعد تقييدها بواحدة منها فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له، وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل...).

ما جاء في بعض المظان الأخرى: وقد جاء في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: (وسمِّي مفعولاً مطلقاً لصدق ـ المفعول ـ عليه، غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع على اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له).

وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح الأزهرية: (المفعول المطلق، أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً، غير مقيد بحرف جار أو ظرف).

وقال الشيخ حسن العطار، في تعليقه عليه: (وإنما سمي المصدر، مفعولاً مطلقاً لأنه المفعول حقيقة، وإطلاقهم على المفعول به إنه مفعول بغير تقييد، عرف اصطلاحي. وإلا فزيداً من ضربت زيداً ليس

بمفعول لك حقيقة، بل المفعول لك: الضرب، إما زيد فمفعول به الضرب...). ونظائر هذا وذاك في معظم الأمهات اللغوية.

عودة إلى كلام الدكتور جواد، والتعليق عليه: وقال الأستاذ جواد في فصل آخر: (ولم يبق من المفاعيل ما نسميه مفعولاً حقيقياً أصلياً إلا المفعول المطلق، لأن قولك فتحت الباب فتحاً يدل على أنك أحدثت الفتح وفعلته وأتيته، فهو مفعول حقيقي أصلي، لا حاجة به إلى القيد اللفظي من قيود المفاعيل الأخرى: به ومعه ولأجله وفيه، وقد وصفه النحاة بذلك).

ثم تطرق الأستاذ من هذا إلى الخلاف بينه وبين الشيخ رؤوف جمال الدين، فقال: (وقد ادعى الشيخ رؤوف في مناقشاته أن النحوي المشهور بأبي الفتح عثمان بن جني تكلم على المفعول الحقيقي الأصلي والمفعول اللفظي... وهجم بعد ذلك على كلام ابن جني على العامل المعنوي والعامل اللفظي... وأين الكلام على العامل اللفظي والعامل المعنوي من الكلام على المفعول به والمفعول المطلق..).

حدّ المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي

المفعول به عند النحاة هو ما يقع عليه فعل الفاعل، كما ذكر ابن الحاجب في كافيته، والأقرب في حده، كما ذكر الإمام الرضي في شرحه، أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من فعله، فإذا قلت (أكلت الطعام) كما مثل الأستاذ جواد، فالطعام مفعول به لأن فعل الآكل قد وقع عليه فعلاً، وحده أنك تصوغ من (أكل) اسم مفعول غير مقيد تعبر به عن (الطعام) فتقول (الطعام مأكول)، فمأكول اسم مفعول غير مقيد بجار. فـ (أكل) فعل متعد لأنه يباشر مفعوله، وقد وقع حدثه عليه.

فإذا قلت (مررت بخالد) فخالد ليس مفعولاً به، لأنه ليس محلاً للحدث إذ لم يتجاوز فيه الفعل فاعله إلى غيره، فلا مساغ للتعبير عنه باسم مفعول غير مقيد. فأنت لا تقول في وصفه (خالد ممرور) وإنما تقول (خالد ممرور به) فتصفه باسم مفعول مقيد بجار. فـ (مرَّ) فعل لازم لأن الحدث فيه لم يتجاوز فاعله، وإنما يتوصل إلى صلته بحرف الجر.

وإذا كنت قد استدللت بقولك (الطعام مأكول) بأن (أكل) فعل متعد، فقد استدللت بامتناع قولك (خالد ممرور) بأن (مَرَّ) فعل غير متعد. على أن هناك أفعالاً لازمة غير متعدية قد حذف الجار من صلتها فباشرت ما حقه أن يكون مجروراً ونصبته على الاتساع، فيما أسموه (الحذف والإيصال) فما القول في منصوبها هذا؟ إنه ليس مفعولاً به لأن الفعل لم يتجاوز به فاعله ليقع عليه في الأصل. فإذا حذف فيه الجار اتساعاً فهو على تقدير وجوده، لأن المعنى عليه، كما يقول ابن يعيش في شرح المفصَّل. فهو منصوب ولكنه على نية الجر، وقد سمّاه الأستاذ جواد المفعول به اللفظي. فالمفعول به اللفظي عنده، هو الاسم الذي يباشره الفعل اللازم دون أن يقع عليه فعل الفاعل، بحذف الجار منه اتساعاً.

فإذا قلت (جئت فلاناً) ففلان عند الأستاذ، مفعول به لفظي لأن الفعل قد باشره دون أن يقع عليه حدثه، بعد أن حذف الجار منه، على الاتساع. وقد يكون للفعل مفعول به على الأصل يباشره ويقع عليه فعله، إلى جانب ما أسماه الأستاذ بالمفعول به اللفظي كقولك (كلتك الطعام) على نية الجر، فهو المفعول به اللفظي، لأن الكلام على تقدير (كلت لك الطعام).

هل عرف النحاة المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي؟

إذا كان الأستاذ جواد قد أتى بالأدلة على سداد التفريق جملة بين المفعولين المذكورين، فإن علينا، كما يبدو، أن نستظهر بالحجج على أنه كان فيما شرح وبسط وأفاض، أدنى إلى الاحتذاء منه إلى الابتداء، وأن النحاة قد تطرقوا إلى بحث الخلاف بين هذين الموضعين وعرضوا له وأوسعوه بحثاً ودرساً، وأن في دعوى الأستاذ إجحافاً بحق هؤلاء وانتهاكاً.

سيبويه والتعدية اللفظية والمعنوية

هذا إمام الصناعة سيبويه قد عرض في كتابه (108/1) لما أسماه (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) فذكر أن العرب تتسع في الكلام فتوجز وتختصر بالحذف فتستعمل الفعل في اللفظ دون المعنى. ومما مثل به لذلك قول عامر بن الطفيل: (ولأبغينَّكم قَنا وعُوارضا).

فأصل الكلام (ولأبغينَّكم بقنا...) قال سيبويه: (ولكنه حذف وأوصل الفعل). فالضمير المتصل في (أبغينكم) منصوب على الأصل بوقوع فعل الفاعل عليه فهو مفعول به حقاً.

أما (قَنا) فليس منصوباً على الأصل، إذ ليس الفعل هاهنا مما يتجاوز فاعله إلى سواه بالإضافة إلى (قَنا) لينصبه ويوقع حدثه عليه. وهو لم يعمل، إلى ذلك، في المعنى، وإنما عمل في اللفظ، لأن المعنى على الجرّ واللفظ على النصب. قال سيبويه في تعليل استعمال الفعل في اللفظ دون المعنى (1 / 82): (لأن قنا وعُوارض مكانان، وإنما يريد بقنا وعوارض، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت). قال الشارح: (الشاهد فيها نصب قنا وعوارض على إسقاط الجرّ ضرورة. لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف وهما بمنزلة ذهبت الشام). أقول لو عمل الفعل في المعنى لقيل (لأبغينَّكم بقنا) لكنه عمل في اللفظ فقال (لأبغينكم قنا). فسيبويه إذاً قد جعل عمل الفعل بنصب الاسم بعد حذف الجارّ اتساعاً، عملاً في اللفظ لا في المعنى، من حيث كان على تقدير وجود الجارّ، والمعنى على هذا، كما يقول ابن يعيش.

أم الأستاذ جواد فقد جعل (تعدية) الفعل بعد حذف الجار اتساعاً في مثل قولك (سَفِه نفسَه) تعدية باللفظ أيضاً، فهذا كلامه: (وقولهم سَفِه نفسَه وغبن رأيه ورشد أمره... إنما هي متعدية لفظياً). وإذا كان سيبويه قد رأى أن عمل الفعل فيما أورده عمل في اللفظ لا في المعنى، أفلا يوحي كلامه هذا بأن أدنى شيء يسمى به ما نصب بعد حذف الجار (المفعول في اللفظ) و(المفعول

اللفظي)، أو ليس هذا ما فعله الدكتور جواد؟ وقد يسأل سائل لماذا ذكر سيبويه أن الفعل، فيما نحن بسبيله، قد عمل في اللفظ ولم يقل إن الفعل قد تعدى إلى اللفظ كما فعل جواد؟

أقول في الجواب عن أن الأفعال التي مثل بها سيبويه لازمة حيناً متعدية حيناً آخر، فإذا قيل (تعدى) أوجب في الأصل أن يكون الفعل متعدياً، وإذا قال (عمل) فإنه قد شمل بقوله اللازم والمتعدي على السواء. وهكذا فإن الفعل فيما حكاه سيبويه هاهنا، لا يمكن أن يتجاوز فاعله إلى غيره من حيث الأصل ليتعدى، وإنما يمكن أن يعمل ، وقد عمل في اللفظ بعد حذف الجار، وقد كان يعمل في المعنى، لو لم يحذف. فالمنصوب بعد حذف الجار ليس مفعولاً به البتة. أما الأستاذ جواد فقد جاء بـ (سفِه) على أنه فعل لا يتعدى، فكيف يتأتى أن يكون له في الأصل مفعول به لفظياً كان أو حقيقياً، وإنما يمكن أن يقال إنه يعمل في اللفظ دون المعنى. فإذا قلت (سفِه نفسَه) فقد عمل في اللفظ، وإذا قلت (سفِه في نفسه) على الأصل، فقد عمل في المعنى.

ولكن هل في أمثلة سيبويه ما يصح أن يكون مفعولاً به في اللفظ؟

قد أورد سيبويه قول تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها يوسف / 82(وقال: (إنما يريد أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا)، فـ (اسأل) قد عمل في (القرية) وتعدى إليها، ولكن في اللفظ، لأن المسؤول هو أهل للقرية لا القرية، ولو قيل (واسأل أهل القرية) لكان عمل الفعل في (أهل) وتعدّيه إليها، على المعنى والأصل، (القرية) إذاً مفعول به للفعل المتعدي، باللفظ. و(أهل) لو قيلت لكانت مفعولاً به على المعنى والأصل. ومما مثل به سيبويه لاستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى قول ساعدة (كما عَسَل الطريق الثعلبُ) وكثرة النحاة على أن نصب (الطريق) وهو من الظروف المختصة إنما كان اتساعاً، على نزع الخافض. أما سيبويه فقد رأى أن (عَسَل) قد عمل في اللفظ، لا في المعنى، فمنصوبه وهو الطريق منصوب في اللفظ لا في المعنى أيضاً، لأنه على نية الجر، ولو قيل (عَسَل في الطريق الثعلبُ) لكان عمل الفعل في المعنى.

الرضي والتمييز بين المفعول به، والملحق بالمفعول به

قد ميز الرضي، في شرح الكافية (1978) بين ما ينصب بفعل يباشر المفعول فيقع حدثه عليه، كما فعل جواد، وبين ما ينصب بفعل لا يباشر المفعول لقصوره عن تجاوز فاعله إلى سواه، وإنما يعمل فيه نصباً بعد حذف الجار، على الاتساع، فسمى الأول مفعولاً به وجعل حده أن يوصف باسم مفعول يصاغ من فعله، غير مقيد بجار كما مرَّ، وسمى الآخر ملحقاً بالمفعول به. فإذا قلت (جئت فلاناً) ففلان مجيء إليه، فهو ملحق بالمفعول به.

ومن أمثلة الرضى (بَغَيت زيداً شراً) فـ (زيداً) ليس مفعولاً به، لقولك في الأصل (بَغَيت لزيد الشر)، فزيد مبغي له، فهو ملحق بالمفعول به، أما الشر

فمفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه، لأن الشر هو المبغي دون زيد.

وقد ساق الرضي قول القائل (كلت زيداً طعاماً) كما أورده الدكتور جواد. فزيد مكيل له فهو ملحق بالمفعول به عند الرضي، ومفعول به لفظي عند جواد، لأن الأصل كلت لزيد طعاماً). أما المفعول به فهو الطعام لوقوع فعل الفاعل عليه عند الرضي لأنه هو المكيل دون زيد. وقد أسماه جواد المفعول به الحقيقي، وأتى فيه بما تشبه كلام الرضي. وقد تجنب الرضي نفسه، كما رأينا، أن يسمي (منصوباً) لم يتعدَّ إليه الفعل لقصوره عن تجاوز فاعله (مفعولاً به) خلافاً لجواد، فقال: إنه ملحق بالمفعول به.

اختتم الدكتور جواد كلامه على المفعول به الحقيقي، واللفظي بمثال آخر. على أنه لم يأتِ هنا بمفعول عُدِل به عن الجر إلى النصب، وهو على معنى الجر، كما فعل أول مرة، وإنما أتى بمفعول عمل فيه الفعل نصباً لكنه لم يجر على معناه فلم يقع حدثه الواحد، فاسماه (المفعول اللفظي) أيضاً. وقد أشار إلى أنه إذا تعدد المفعول به للفعل الواحد، فالمفعول به الحقيقي واحد. قال الأستاذ: (لأن فلسفة التعدي لا تجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد، والمفعول الثاني والمفعول الثالث، هما من المفاعيل اللفظية، لا الحقيقية، كما ذكرنا).

وعاد، كما هو شأنه، يؤكد أن ذلك لم يخطر على بال أو يسنح في فكر، إذا أردف: (وهو بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل). وفي الجواب عن هذا أقول إن النحاة لم يذكروا الذي ذكره الأستاذ بألفاظه، لكنهم عنوه وقصدوه صراحة، فيما أثر عنهم وخلَّف في مطولاتهم.

قال الأستاذ جواد (نحو ألبس فلاناً جبَّة، واستدفع الله السوء، فالمفعول به الحقيقي، فيهما هو المفعول به الأول، إن كان ترتيبهما أصلياً. ففلان ولفظ الجلالة مفعولان حقيقيان لوقوع الإلباس، لا اللبس، على فلان جبة، ولوقوع الاستدفاع لا الدفاع، على لفظ الجلالة. ألا ترى أنك تقول: لبس فلان جبة، ودفع الله السوء، فهما فاعلان في الأصل، ولهما مفعولان حقيقيان. فلما دخل على أفعالهما ما ينسخ عنهما الفاعلية، بقيت لهما المفعولية، فهي حقيقية لهما لفظية لغيرهما).

ولنأخذ المثال الأول: (ألبس فلاناً جبَّة) ففلان هو المفعول به الحقيقي، وجبة هو اللفظي، على حد تعبير الأستاذ. وقد أورد الإمام الرضي نظيراً لهذا المثال فقال (كسوت زيداً جبة) (وجعل زيداً) المفعول به الظاهر لفعل (كسا)، لأن زيداً هو (المكسوّ)، وإنما هو (المكتسى)، و(جبَّة) على هذا مفعول فعل هو مطاوع لـ (كسا)، وهو (اكتسى). وإذا كان (جبة) ليس مفعولاً لـ (كسا) في المعنى، لأن فعل الفاعل لم يقع عليه، فماذا يكون إذاً بالإضافة إليه؟ لم يبق إلا أن تقول إنه مفعول (كسا) في اللفظ دون المعنى، لأن المعنى على (اكتسى)، وهو الفعل المقدر.

ذلك أن الرضي قد جعل ضابط (المفعول به)، في الأصل، أن يوصف باسم المفعول المصوغ من فعله دون قيد، لهذا اعتدَّ المفعول في قولك (قربت زيداً

وجئت زيداً وبعت زيداً.. وأمثالها) ملحقاً بالمفعول به، لأنه على حذف الجار في الأصل. فإذا أردت وصف (زيد) فيها قلت (مقروب منه ومجيء إليه ومبيع منه) لا (مقروب ومجيء ومبيع). فإذا عرفت هذا فانظر إلى ما قاله الرضي: (باب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك: كسوت زيداً جبة، وأعطيت زيداً جبَّة، مكسو ومعطى. وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبة مكتساة ومعطاة أي مأخوذة..) فما الذي يعنيه هذا؟ ألا يعني أن فعل الفاعل قد وقع على المفعول الأول وهو (زيد)، وأن الثاني قد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى.

وأما الدكتور شوقى ضيف لم يأتى بجديد فى هذا الموضوع فقط أنه رتب موضوعات النحو ترتيبا جديدا مع حذف بعض وذكر بعض الموضوعات حسب رأيه, وهذا نستطيع أن نجد فى كتابه تجديد النحو. بعد عرض الآراء السابقة حول المفعول ويمكننا أن نلخص القول على حسب الجدول الآتي:

مدارس النحاة	آراء النحاة والمراجع
المدرسة البصرية	المفعول هو مفعول به (سيبويه - كتاب سيبويه)
المدرسة البغدادية	المفعول الحقيقي هو المصدر (ابن يعيش - شرح المفصل)
المدرسة الأندلسية	سمي مفعول مطلقا بحق لصدق المفعول عليه (ابن مالك - شرح ابن عقيل لألفية)
المدرسة المصرية	المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي (ابن هشام - شذور الذهب)
	المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي (الرضى - شرح الكافية)
	المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي (الجامى - شرح الكافية)
من النحاة المحدثون	المفعولالمطلق هو المفعول الحقيقي ماعداه فليس مفعولاً حقيقياً (مصطفى جواد - دراسات في فلسفة النحو والصرف)
	لم يأت بجديد فى هذا الموضوع (شوقى ضيف - تجديد النحو)

خاتمة

رغم كثر الكلام حول هذا الموضوع فإن لسيبويه سهم كبير فى وضع وبدء علم النحو حتى بعض العلماء النحويين يقولون أن سيبويه هو إمام الصنعة. والفضل للمبتدئ مهما كان وجد من خالفه فى أمور كثيرة وردّ عليه فى حياته أو بعد مماته ولكن ذلك من الأشياء المعتبرة فى البحث

عن حقيقة العلم. وأخيرا ليس من المستحيل أن ينجزه الإنسان الأشياء لم تكتمل، والكمال لله وحده، وأخص الشكر الجزيل على الإخوة الطلبة على تصويبهم لهذا البحث ولاسيما على فضيلة الدكتور تركيس على إشرافه لهذا البحث.

المراجع

ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله. 1984. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.

الأستراباذي، رضي الدين. 1978. *شرح الرضي على الكافية*. قاريونس: جامعة قاريونس.

الحديثي، خديجة. 1980. *دراسات فى كتاب سيبويه*. الكويت: وكالة المطبوعات.

الزعبلاوي، صلاح الدين. دون سنة. *دراسات في النحو*. المكتبة الشاملة: موقع اتحاد كتاب العرب.

سيبويه. دون سنة. *كتاب سيبويه*. المكتبة الشاملة: موقع اتحاد كتاب العرب.

ضيف، شوقى. 1968. *المدارس النحوية*. القاهرة: دار المعارف.

- - - - - -. دون سنة. *تجديد النحو*. القاهرة: دار المعارف.